

أو هذا وهذا بالواو في الثالث وباو في الثاني فإنه يعتق الثالث ويخبر في
الأولين كأن قال أحدهما حر وهذا يمكن أن يكون معناه هذا حر أو هذا
في خبر بين الأول والاخيرين أي حمل على قول أحدهما حر وهذا أولى لوجوب
أحدهما أنه حينئذ يكون تقدير أحدهما حر وهذا حر وعلى ذلك الوجه
تقديره هذا حر وهذا حر حران ولفظ
حر مذكور في المعطوف عليهم والثاني أن قوله وهذا غير معنى قوله
هذا حر ثم قوله وهذا غير معنى لما قبله لأن الواو لا تشرط في خبر وجود الأول
فيوقف أول الكلام على الغير لا على ما ليس بمغير فيثبت التخيير بين الأول
والثاني فلا توقف على الثالث فصار معناه أحدهما حر ثم قوله وهذا يكون
عطفًا على أحدهما وهذا الوجهان تفرد بهما خاطري كذا في التوضيح وفيه كلام
في التلويح والفرع مذكور في البدع أي كما في التوضيح فكان هو المذهب ولو قال هذا
حر وهذا وهذا أو في الأخيرين عنق الأول ويؤيد بالبيان في الأخيرين وكذا في الإطلاق كذا
في البدع وهذا الكلام إنشاء للحرية شرعًا كالصحة في معنى لما علم أن الصيغة إنشاء شرعًا
لأنه لم يتحققه اثبات الحرمة بغير هذا اللفظ ولو كان خبر المكان كذا فيجب
أن تجعل الحرمة ثابتة فقبل هذا الكلام بطريقة الاقتضاء تصحیح المدلوله
اللقوي وهذا معنى كونه إنشاء شرعًا وعرفنا أخبار الحقيقة ولفظ يحمل
الخبر باصل وصفته كما قد مناه بان يكون أخبارا عن حرمة سابقة ولذا
لو

137
لوجع بين حر وعبد وقال أحدكما حر أو قال هذا حر وهذا الذي يعتق المبدع في التوضيح
فأوجب التخيير بان يوقع العتق في أيهما شاء نظر إلى أنه شاء على
احتمال أنه أي اختيار المولى العتق في أحدهما بيان أي الظاهر لما في الواقع
حتى لا يكون له أن يعين في غير من قصده أو لا وجعل البيان إنشاء من وجه
حتى يشترط صلاحية المحل حينئذ فلا يصح البيان في الميت والخارج عن
ملكه ويتمين المحل والباقي في الملك والظاهر من وجه في خبر على البيان
فإنه لا خبر في الإنشاءات بخلاف الأخبارات كما ذكر المحمول حيث يجبر على
البيان وإذا دخلت كلمة أو في الوكالة بان قال وكلت هذا أو هذا
يصح التوكيل وإيرها تصرف صح حتى لو باع أحد الوكيلين صح ولم يكن للأخر
بعد ذلك أن يبيع وإن عاد إلى ملك الموكل كذا في التلويح ولا يمنع اجتماعهما
فهو تسوية ملحق بالباحة تجار العلم بان يرى أيهما رضى بخلاف مع ذا
أوذا يمنع الجمع لانتفاء كذا في التحريم وفي البرازية لو قال وكلت هذا أو
هذا يبيع فهو باطل وهو مخالف لما عليه الأصوليون بخلاف البيع كما
إذا قال بعتك هذا أو هذا أو قيد في تخيير الجمع بالقيمين فقالوا
لو اشترى أحد عبدين أو ثوبين ففسد لجرل يورث نزاعا عند المتلى اه
قال الفارسي في شرحه بخلاف ما إذا اشترى أحد هذين الثقبين من
الخطه حيث يصح اه والأجارة كما إذا قال اجرتك هذا أو هذا إذا